العرب
الإثنين 2021/09/20
السنة 44 العدد 12185

حق مشروط للمرأة السعودية

سلطة الأسرة على الفتاة تحرمها من الحق في الزواج

إلغاء ولاية الزواج يبعد شبح العنوسة عن الكثير من النساء

تمارس عائلات عربية سلطة مطلقة على بناتها حتى أنها تمنعهن من اختيار شريك الحياة وتحرمهن من مجرّد إبداء رأيهن أو رغبتهن في الزواج، وتقف هذه العائلات بحجة العادات والتقاليد والدين عائقا أمام حق الفتيات في اختيار شريك الحياة، فتضطر بعضهن إلى اللجوء إلى القضاء عله يفصل في هذه الخلافات.

الرياض – تشكو المرأة في الدول العربية من ضغوط أسرية تختلف من بلد لآخر تمنعها من حرية اختيار شريك الحياة وتدفعها أحيانا نحو العنوسة اللاإرادية، حيث تكبلها الأعراف الذكورية التي تمنعها من الارتباط برجل لا يوافق عليه ولي أمرها سواء كان أبا أو أخا أو حتى واحدا من رجال العائلة الموسّعة.

وتعد قضايا العضل إحدى المشكلات التي لا تزال تواجه النساء خاصة في السعودية ودول الخليج، رغم إنصاف القانون للنساء في مثل هذه الحالات.

ويطلق مصطلح "العضل" على الحالات القانونية التي ترغب فيها النساء الزواج من رجال يرفضهم أولياء أمورهن عادة لأسباب مالية أو قبلية.

ومؤخرا أثار انتصار القضاء لسيدة أربعينية بنزع ولاية أسرتها في تزويجها، وإثبات حالة عضل بسبب عدم تكافؤ النسب، جدلا واسعا حول سلطة الأسرة على الفتيات التي تحرمهن في أحيان كثيرة من الزواج طوال حياتهن.

إقبال درندري

اشتراط موافقة الولي يجعل سلب حقوق المرأة سهلا

وللحصول على حقها في اختيار الزوج المناسب، لجأت سيدة أعمال سعودية إلى محكمة للأحوال الشخصية في إحدى المحافظات السعودية لنزع ولاية الأسرة في تزويج ابنتها الأربعينية والسماح بعقد قرانها على مقيم أجنبي، ونقل الولاية في الصداق إلى المحكمة الشرعية بعد أن كانت وفقا للقانون المبني على أحكام الشرع الإسلامي بيد الأب.

وأثبتت المحكمة الضرر الواقع على الفتاة التي تقدمت بدعوى أمام المحكمة أفادت فيها أن أفراد أسرتها يعضلونها ويمنعون تزويجها بمن ترغب.

وقالت في إفادتها أمام المحكمة إن أهلها رفضوا تزويجها من ثمانية عرسان تقدموا لخطبتها على مدى عامين آخرهم مقيم أجنبي يعمل في وظيفة جيدة ترغب في الارتباط به، وشددت على أنها تريد الزواج خوفا من فوات فرصة إنجاب الأبناء وبناء أسرة.

واتهمت السيدة الأربعينية عائلتها بإلحاق الضرر بها حاليا ومستقبلا، وأضافت أنها التمست النظر في حالتها ورفع الضرر عنها بناء على القاعدة الفقهية "لا ضرر ولا ضرار"، وطلبت نقل ولاية الزواج إلى الحاكم الشرعي.

وعرضت المحكمة الدعوى على أفراد الأسرة ليصادقوا على أقوال ابنتهم لكنهم اتهموها بالعقوق وعدم التواصل بسبب خلافات مالية في شراكات مالية وأعمال تجارية وإرث قديم، وتمسكت الأسرة برفضها تزويج ابنتها من الخاطب الأجنبي وبررت رفضها بعدم تكافؤ النسب.

وتعرّضت المدعية إلى اتهامات بأنها قاطعة لصلة الرحم وطالبت العائلة برد دعواها لعدم موافقة الأسرة على الزواج. لكن المحكمة وبعد الاستماع إلى كافة الأطراف وفشل كل محاولات الصلح بين الطرفين، أثبتت رفض العائلة تزويج ابنتها لفترة طويلة طبقا للإقرارات وحكمت بانتقال ولاية التزويج من الأسرة وجعلتها للحاكم الشرعي حسب الاختصاص النوعي والمكاني.

وأفهمت المحكمة سيدة الأعمال المعضولة بضرورة تقيدها بلائحة زواج السعوديين من غير سعوديات وزواج السعوديات من غير سعودي الصادرة من الجهات المختصة.

وأثار هذا الموضوع جدلاً واسعاً بين السعوديين، حيث تصدّر هاشتاغ "تزويج_المرأة_نفسها" مواقع التواصل الاجتماعي، ورفض طيف واسع من السعوديين قرار المحكمة معتبرا أن شرط موافقة الأهل لا يمكن المساومة عليه، ويعتبر شرطا أساسيا لصحة عقد الزواج في الإسلام، في حين رحّب المناصرون لحقوق المرأة بهذه الخطوة الأولى نحو منح النساء مزيدا من الحريات وانتصارا لحق الكثير منهن اللواتي حرمن من الحق في الزواج بسبب هذا الشرط.

وقُوبلت هذه الحادثة بتحرّك رسمي، حيث طالبت عضو لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية في مجلس الشورى إقبال درندري بأن يُسمح للمرأة بتزويج نفسها بعد سن 24 عاماً دون اشتراط موافقة الولي على عقد الزواج.

وطالبت درندري السلطات بالأخذ في الاعتبار الآراء الفقهية وتجارب الدول العربية التي أتاحت للمرأة الحرية في الزواج.

> **الموظفات برواتب عالية وسيّدات الأعمال يعانين العضل من آبائهن أو أولياء أمورهن طمعا في رواتبهن وثرواتهن**

ودعت الجهات المعنية لإعادة النظر في هذا الشرط، وأن يحدد عمر لا تحتاج معه المرأة لإذن الولي في إتمام عقد الزواج "لأن اشتراط موافقة الولي على عقد زواج المرأة، مهما كان عمرها دون تقييد، يجعل العضل وسلب الحقوق الأساسية للمرأة سهلاً".

ورأت درندري أن عمر 25 عاماً هو السن المناسب، كون الشخص ينضج فيه تماماً "حسبما أوضحت الأبحاث الحديثة، ويكمل فيه الفرد تعليمه الأساسي والجامعي، ويبدأ حياته العملية".

ودعمت درندري وجهة نظرها بأن هناك عدة دول مسلمة منحت المرأة الراشدة إمكانية تزويج نفسها، مشيرةً إلى أن الموضوع فيه سعة واختلاف بين المذاهب و"الأصل في الشريعة أن لكل إنسان بالغ عاقل راشد أن يستقل في التصرف بجميع شؤونه"، مؤكدةً أن "المرأة في الشريعة كاملة الأهلية، ويمكنها التصرف في كل شؤونها، ومنها إبرام العقود المهمة مثل العقود المالية، والزواج يعتبر عقداً، فمن باب أولى أن تعقده المرأة بنفسها".

ولم يلغ مقترح النائبة شرط موافقة الولي على عقد زواج القاصر حيث اعتبرته أمرا مبررا لأن الفتاة لم تصل بعد لسن النضج، وبالتالي يمكن لولي أمرها أن يختار اختيارا سليما لابنته، لكنها شددت على أن "استمرار ذلك الشرط بعد تجاوز الفتاة سن الرشد والنضج، وتطبيقه على جميع النساء دون تمييز، وحتى على المطلقة أو الكبيرة في السن التي لديها تجربة تؤهلها لمعرفة مصلحتها واختيار الأنسب لها، يحول الموضوع إلى وصاية على المرأة، تجعلها في منزلة الإنسان المجنون والطفل القاصر في نظر المجتمع".

وتساءلت درندري في تغريدة على موقع تويتر، لماذا لا تُشترط موافقة شخص آخر على عقد "زواج "الرجل العاقل الذي بلغ سن الزواج شرعًا وقانوناً بينما تلزم "المرأة بذلك مهما كان عمرها وتعليمها ومكانتها، وكأن صفة "قاصر" لا تفارقها مع أن عددا من الفقهاء أجاز أن تعقد زواجها مباشرة بالمحكمة مثل الرجل؟

وعلّقت الصحافية المقيمة في الرياض ريما العلي قائلة "من المفترض إذا تجاوزت المرأة 22 سنة يجوز لها تزويج نفسها بدون الرجوع إلى ولي أمر لأنها تعتبر بالغة وراشدة".

وتابعت "بعض البنات يتزوجن وهن في العشرين ويكنّ قادرات على إدارة حياة أسرة وأطفال فما بالك بحياتها الشخصية!".

ورغم أن الكثير من مستخدمي وسائل التواصل قد رحبوا بفكرة تزويج المرأة لنفسها دون موافقة ولي أمرها، اتهم آخرون من يدعمون هذه الخطوة بمحاولة إفساد المجتمع المحافظ وكسر الثوابت الدينية.

وفي حين أن المملكة تشهد إصلاحات اجتماعية واسعة النطاق يقودها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لوضع حدّ أمام أشكال التمييز ضد المرأة وفسح المجال أمام تمكينها من حقوقها الشرعية والقانونية، لا تزال مسألة الزواج تعتمد على الموروث من العادات والقوانين.

وحسب أرقام الهيئة العامة للإحصاء (حكومية)، تبلغ نسبة الإناث السعوديات من إجمالي السكان 49.01 في المئة، وتقدّر نسبة العنوسة بينهن حوالي 10.07 في المئة، فبين كل 10 من الإناث السعوديات اللاتي بلغن 15 سنة وأكثر هناك واحدة يمكن أن توصف بأنها بلغت سن العنوسة.

ويؤكد حقوقيون أن الملفات القضائية توضح أن الموظفات برواتب عالية وسيّدات الأعمال يعانين العضل من آبائهن أو أولياء أمورهن طمعا في رواتبهن، في حين يتشدد بعض أولياء الأمور في فرض مهور عالية وشروط منفرة للعرسان، ما يرفع من نسب النساء غير المتزوجات في المملكة ويقف عائقا أمام حقهن في الزواج.

اضطرابات الشهيّة تكشف علاقة الطفل بمدرسته

لندن – تشكو أغلب الأسر من اضطرابات متواترة في شهية الأطفال فأحيانا يقبلون على الأكل بنهم شديد ثم يمتنعون لأيام عن تناول حتى أقل قدر من حاجياتهم اليومية من الطعام.

ويجمع أغلب أطباء الأطفال على وجود علاقة قوية تربط بين المدرسة واضطرابات الشهيّة لدى الأطفال. فعودة الطفل للمدرسة أو الدخول إليها للمرة الأولى واتباعه نظاما جديدا في المعاملة، يجبره على الانصياع للكثير من الضوابط والممنوعات التي لم يعتدْهَا بعد، قد تؤثر في علاقته بالأكل.

ويشير خبراء السلوك إلى أن شهيّة الأطفال تتأثر أيضا بالعلاقات المحيطة به في المدرسة، فإن كان الطفل معجبا بأقرانه ويملك علاقات متينة معهم قد يقبل على الأكل واللعب ويزداد نشاطه، أما إن لاحظ الوالدان أن الطفل يصبح يوما تلو الآخر انطوائيا ولا يرغب في تناول طعامه فقد تكون تلك الحالة إنذارا بأن علاقاته مع محيطه المدرسي غير جيدة.

كما تشير الأبحاث إلى أن الآباء مسؤولون عن الأطعمة والمشروبات التي يتم تقديمها للأطفال، ومتى يتم تقديم الوجبات والوجبات الخفيفة، وكيفية تقديم الطعام. وينصح الخبراء بإدخال أطعمة مختلفة في المراحل المبكرة من الحياة مما يجعل طبق الطعام متنوعا، ويذكرون بأن الأطفال الذين يصعب إرضاءهم وإقناعهم بتناول الطعام يصبحون أيضا بالغين صعب الإرضاء ويعانون من مشكلات صحية.

ويقول إبراهيم شكري استشاري طب الأطفال إن الأسرة بإمكانها اكتشاف مشكلة اضطراب الشهية لدى الطفل من خلال مراقبة سلوكه، إذ تختلف الأعراض حسب نوع اضطراب الأكل الذي قد يكون على هيئة فقدان الشهية العصبي، ومرض الشرَه العصبي، واضطراب الإسراف في تناول الطعام، واضطراب الاجترار.

وحسب شكري، قد يميل الطفل الذي يشكو من اضطرابات في الشهية إلى الانسحاب من الأنشطة الاجتماعية العادية، أو الرياضية، ويرفض تناول وجبات الطعام أو يقدّم الأعذار لعدم تناولها. كما لا يطلب الطفل الطعام ولو طال الوقت وإذا اضطر للجلوس على الطعام أكل بلا شهية، وإنما لأداء الواجب ورضوخا لضغط الأبوين أو ربما خوفا من العقاب.

وفي المقابل، قد يسرف الطفل في تناول الطعام إلى درجة الشراهة فيُصاب بالسمنة.

ولحلّ مشكلة اضطرابات الشهية قبل أن تتفاقم وتسبب مشكلات صحية أشدّ خطورة على صحة الطفل، ينصح أطباء الطفل وخبراء السلوك الأسرة أن تحرص على أن تلتقي جميعها في وقت واحد محدد على مائدة الطعام وأن تجعل جلسة الطعام شائقة يسودها الحب والود والأحاديث اللطيفة.

> **تعزيز شعور الطفل بالأمان والسعادة، وعدم مقارنته بالآخرين وعدم السخرية من نحافته أو بدانته يحسّن علاقته بالطعام**

ومن المهم الحديث مع الأطفال عن المدرسة والمدرسين والزملاء والزميلات؛ حتى يحكي الطفل إن كانت هناك مشكلة ويتمكّن الوالدان من حلّها دون أن تؤثر على الحالة النفسية للطفل، لاسيما إن كان الابن يعاني من التنمر في المدرسة.

كما أن تعزيز شعور الطفل بالأمان والسعادة، ومحاولة عدم مقارنته بأطفال آخرين سواء كانوا من المحيط العائلي الموسّع أو من أصدقائه، وعدم السخرية من نحافته أو بدانته من شأنه أن يزيد من ثقة الطفل بنفسه ويحسّن علاقته بالطعام.

وينصح الخبراء بضرورة الحوار مع الأبناء بما يناسبهم حول أهمية الغذاء المنتظم المتكامل لصحة الإنسان ونشاطه ونموه، ومن المحبّذ إلحاق الطفل بناد رياضي أو حثه على المشي، وممارسة أي رياضة بانتظام؛ لتتحسن شهيته ويكتسب عادات صحية.

علاقات الطفل داخل المدرسة تؤثر في شهيته

جمال

حمض السكسينيك مكون نادر لعلاج البشرة

لندن – يعدّ حمض السكسينيك أحد المكونات النادرة في عالم العناية بالبشرة، والذي يقدّم قدرة فائقة في مكافحة حب الشباب دون التسبّب في حدوث تهيج للبشرة.

وحمض السكسينيك هو مركب مضاد للميكروبات مشتق من العنبر أو قصب السكر، ولكنه موجود بشكل طبيعي في الأنسجة النباتية والحيوانية، ويعتبر قريبا من حمض الهيالورونيك الذي يعتمد في علاج الكثير من مشكلات البشرة مما يجعله لطيفا وفعالا لجميع أنواع البشرة. ويعدّ هذا الحمض عاملا أساسيا مضادا للميكروبات والالتهابات كما أنه يرطب البشرة ويمنحها حماية مضادة للأكسدة وبإمكان جرعات متوازنة منه التسريع في تجديد الخلايا.

وللحصول على الفائدة القصوى من هذا الحمض، ينصح الخبراء بالحصول عليه على شكل مصل أو علاج خفيف الوزن؛ حيث لا يفقد المركب جزءا من فعاليته خلال دمجه مع الكريمات والزيوت الثقيلة.